

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب لينخرج الناس
 من الظلمات إلى النور وجعله هدى وبشراى لاولى البائات
 ليعلموا به بلاد ياء ولا فيثوراه والصلوة والسلام على حبيب
 الذي نهى أمته عن الأكل بالفرأى والدين وامرهم ابعدوا
 وحده ويتلو كتابه فخلص له الدين وعلى اله الذين اقتدوا
 بهداه وسنته واصحابه الذين امتثلوا بامرهم وشريعته
 وبعد فهذه رسالة لا بطلان ماشاع في البلاد واشتهر فيما
 بين العباد والعباد من اتخاذ القرآن العظيم والفرقان الكريم
 تنزيل من رب العالمين لا يمسسه الا المطهرون مكسبا للدين
 وسبلا يشتركون بايات الله ثمنا قليلا يستبدلون الذين
 هو خير فهم كخاطب ليل لا يفرقون بين نفع وضير فويل لهم
 مما يقرؤن وويل لهم مما يكسبون فنعوذ بالله تعالى من عقوبه

آدى بالذى هو

ان يستلنا واياكم وبامثاله اعتصمنا به واليه فوضنا منه رجونا
 وعليه توكلنا حبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلى العظيم ويحصل هذا الفرض والقاية بمقدمة ومقدمة وخاتمة
 اما المقدمة ففي ما يتوقف عليه المقصود وفيما اربع مقالات
 الاول في النية هي في اللغة مصدر شواهى قصده وفي الشرع
 زيد عليه كونه المقصود التقرب الى الله تعالى وان يكون متصلا
 بالعمل حقيقة او حكما فالنية ^{النية} فعل الانسان ولا
 لا خطر بالبناء وحديث النفس بل هي حالة للقلب باعثة
 على العمل مثلا من جاع واخضر الطعام ليدفع جوعه ويقضى
 شهوته ثم قال بلسانه اريد لكل التقوى على عبادة الله تعالى
 واخضر معناه ببالة فهذا ليس من النية اصلا وان اعتبره
 الحق وان اردت زيادة تفصيل فطالع شرحنا الاربعين
 تحت قوله الكثير الغالب النية في الزمان ما يتعلق به وفيها
 ثلثة مباحث المبحث الاول في زعم الزمان واردة الدنيا يعمل
 الاخره الايات قوله تعالى من كل نبيريد الحيوان الدنيا ونها



ص ٥٩٦
 ع ١٠٢٧٢
 فقه حنفى

اي الذي
 النية

نوفي اليهم اعمالهم فيها وفهم فيها لا يجسبون اولئك الذين
 ليس لهم في الآخرة النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل
 ما كانوا يعملون ^{او سلكوا} قالوا انهم محشرون يعني لم يكن لهم ثواب
 لانهم لم يريدوا به ثواب الآخرة وانما ارادوا به الدنيا وقد
 اوفى اليهم ملائكتهم وباطل ما كانوا يعملون اي كان علمهم
 في نفسه باطلا لانه لم يعمل لوجه ^{او بوجه} صحيح والعمل الباطل
 لا ثواب له انتهى وقال الامام الرازي رح في التفسير الكبير
 واعلم ان العقل يدل عليه قطعا وذلك لان من اتى بالاعمال
 الصالحة لا يطلب البقاء ولا لاجل الدنيا فذلك لاجل الله غلب
 على قلبه حب الدنيا ولم يحصل في قلبه حب الآخرة اذ لو علم
 حقيقة الآخرة وما فيها من السعادات لامتنع ان ياتي
 بالخيرات لاجل الدنيا فثبت ان الآتي باعمال البر لاجل الدنيا
 لابد وان يكون عظيم الرغبة في الدنيا عديم الطلب للآخرة
 ومن كان كذلك فاذا مات فانه جميع منافع الدنيا ومبني
 عاجز عن وجدها غير قادر على تحصيلها ومن احب شيئا لم

اي آياتي بولاده

حبل بينه

حبل بينه وبين مطلوبه فانه لابد وان يشتغل قلبه بالحسرات
 فثبت بهذا البرهان العقلي ان الآتي بعمل من الاعمال الطيب
 الاحوال الدنيوية فانه يجد تلك المنفعة الدنيوية
 الايقنة بذلك العمل ثم اذا مات فانه لا يحصل له منه الا ان
 ويعبر ذلك العمل في الدار الآخرة محبطا باطلا عديم الاثر
 انتهى وقوله نعم من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما
 لمن يريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموما مدحورا ^{او مدحورا}
 ومن اراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فاويناك
 كان سعيهم مشكورا ^{يقولون} قال القاضي فائبة اللوم اعتبار النية
 والاخلاص وقالوا ان محشوري اشترط ثلث شرايط في كون السعي
 مشكورا ارادة الآخرة بان يعقد بها حقه ويتجافى عن دار الفرو ^{او عن الدنيا}
 والسعي فيما كلف من الفعل والترك والامانة الصحيح الثابت
 وعن بعض المتقدمين من لم يكن له ثلث لم ينفعه عمل ايمان
 ثابت ونية صادقة وعمل معيب وتلا هذه الآية انتهى
 وقال ابو الليث نوح فقد بين الله تعالى في هذه الآية ان العمل

يعتد بها

لغير وجه الله تعالى فلا ثواب له في الآخرة وماواه جهنم ومن عمل
 لوجه الله تعالى فعمله مقبول وقوله تعالى إنما أنا بشر مثلكم
 يوحى إلي أنما أهكم الله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل
 عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا قال القاضي
 بأن يرأيه أو يطلب منه اجرا وقال الرمخشدي والمراد
 بالنهي عن الاشتراك بالعبادة ان لا يشارك في عمله وان لا يستفي
 به الأوجه وربها خالصا لا يخلط به غيره وقيل نزلت في جند
 بن زهير قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتى لأعمل العمل
 لله تعالى فاذا اطلع عليه سترني فقال صلى الله عليه وسلم
 ان الله تعالى لا يقبل ما شورك فيه وروي انه عليه الصلوة
 والسلام قال له لك اجران العلانية وذلك اذ قصد ان يقف
 به انتهى وقوله تعالى حكاية عن قوم مدحهم انما نطعمكم لوجه
 لا تريد منكم جزاء ولا ننسكورا قال اهل التفسير وذلك
 ان الاحسان الى الغير تارة يكون لاجل الله تعالى لا يريد به غير
 هذا والصلوة وتارة يكون لطلب الكفاة او لطلب الحمد

من الناس وهذا ان القسمان مرودان لا يفيلهما الله تعالى
 لان فيهما شركا ورأيا وفتوا ذلك عنهم بقولهم انما
 نطعمكم الآية وقوله تعالى قويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم
 ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون الانبياء
 وعن الضحاك بن قيس رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول انا خير شريك
 فمن اشرك معي شريكا فهو شريكى يا ايها الناس
 اخلصوا اعمالكم فان الله تبارك وتعالى لا يقبل من الاعمال
 الا ما خالص له ولا يقبل لواحد الله وللرحم فانها للرحم
 وليس لله منها شئ ولا تقبلوا هذا لله ولوجوهكم
 فانها لوجوهكم وليتكن فيها شئ رواء البزار والبيهقي
 راجع وعم ابى امير رضي الله عنه قال جاء رجل الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال اريد رجلا غزاة يمتثل لأمر والذكر
 ماله فقال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شئ له فاعادها
 ثلث مرار يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شئ له ثم

من الناس

من حب الحزن قالوا يا رسول الله وما حب الحزن قال
 واحد في جهنم يتعوز منه جهنم كل يوم اربعائة مرة
 قيل يا رسول الله من يدخله قال أعد للقرآن المرائي
 بأعمالهم وان ابغض القرآء الى الله تعالى الذين يروون
 الامراء رواه ابن ماجه وعن محمود بن لبيد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ان اخوف ما اخاف عليكم الشرك
 الاكفر قالوا والشرك الاكفر يا رسول الله قال الربا
 يقول الله عز وجل اذا جئنا الناس بأعمالهم اذهبوا الى الذين
 كنتم تراءون في الدنيا فانظروا اهل تجدون عندهم
 جزاء رواه احمد باسناد جيته وابن ابى الدنيا والبيهقي
 وعن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال قال الله عز وجل انا اغني الشراكاء عن الشرك
 فمن عمل لي عملا اشرك فيه غيري فاني بريء منه وهو
 للذي اشرك رواه ابن القاسم بن محممة ماجه وابن
 حنينة ورواه ابن ماجه ثقات وعن القاسم بن محممة
 ادا هل تقم

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله عملا فيه جنة خرد
 من رياه رواه ابن جرير الطبري مرسل او روى عن ابى
 الدرداء رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ان الا لتقاء على المعمل اشد من العمل وان الرجل ليعمل العمل
 فيكتب له عمل صالح معمول به في السر يضاعف اجره
 سبعين ضعفا فلا يزال به الشيطان حتى يذكر للناس
 ويعلمه فيكتب علانية ويحجب تضعيف اجره كله ثم لا يزال
 الشيطان حتى يذكر للناس ثانية ويجب ان يذكر
 به ويحمد عليه فيمحي من العلانية ويكتب رياه فليقل الله
 امره صان دينه وان الربا شرك رواه البيهقي وعن
 انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يؤتى يوم القيمة بصحف محتمة فتصب بيدي الله تبارك
 وتعالى فيقول تعالى اقنوا هذه واقبلوا هذه فيقول الملائكة
 وعزتك ما راينا الا خيرا فيقول الله عز وجل ان هذا كان
 لغير وجهي واتى لا اعجل الا ما استغنى به وجهي رواه البيهقي

رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم على غير الله تعالى
واراد به غير الله تعالى فليتبوء مقعده من النار اخرجه
الترمذي رحمه الله ^{ابن حنبل} عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله عليه وسلم من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله
تعالى لا يتعلل به الا ليصيب غرضاً من الدنيا لم يجد عرف
الجنة يومئذ لقيمة يعني ربحها اخرجه ابو داود ورج
البحث الثاني في حقيقة الرياء لغةً وشريعةً وما يتعلق
به اعلم ان الرياء بالمد في اللغة مصدر رآه على فاعله
اي اراده خلاف ما عليه وفي المشرع اادة نفع الدنيا
بعمل الآخرة والمراد بنفع الدنيا الحظ العاجل اعني
قبل الموت سواء اراده من الله تعالى او من الناس قال
الله تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن
كان يريد حرث الدنيا نؤنه منها وماله في الآخرة من نصيب
فليس الاعتبار بلفظة الرياء واشتقاقها من الرؤية
وانما سميت هذه الارادة القادة بهذا الاسم لانها
اكثر ما يقع من قبل الناس ورؤيتهم كذا قال
الامام حجة الاسلام في منهاج العابدين ويؤيده ان الرياء

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من بني كاهل قال خطبنا
 ابو موسى الاشعري رضي الله عنه فقال يا ايها الناس
 اتقوا هذا الشرك فانه اخفى من دبيب النمل فقام اليه
 عبدالله بن جبرين وقيل بن المضارب فقال لا والله لنخرجن
 مما قلت اولنا تبين عمر رضي الله عنه ما ذونا لثا او غير
 ما ذونا فقال بل اخرج مما قلت خطبنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ذات يوم فقال يا ايها الناس اتقوا هذا الشرك
 فانه اخفى من دبيب النمل فقال له من اشاء الله ان يقول
 وكيف تنقيه وهو اخفى من دبيب النمل يا رسول الله قال
 قولوا اللهم انا نعوذ بك ان نشرك بك شيئا نعلمه و
 نستغفرك لما نعلمه رواه احمد والطبراني ورواية الى ابى
 على مجتبه بنهم في الصحيح وابو علي وثقه ابن حبان قال
 الحافظ المنذري رح ولم اراه اخرج له ورواه ابو يعلى
 بنجي من حديث حذيفة رضي الله عنه الا انه قال فيه يقول
 كل يوم ثلث مرات وعمر ابن عمر رضي الله عنه قال قال

رسول الله

ضد الاخلاص كما ان التكبر ضد التواضع والحسد
 ضد النصيحة والاخلاص هو ارادته نفع الآخرة بعملها
 فقط وان شئت قلت ارادة التقرب الى الله تعالى بطاعته
 دون شئ آخر قال المشيخي رح في رسالته الاخلاص
 افراد الحق في الطاعة بالقصد وهو ان يريد بطاعته
 التقرب الى الله تعالى دون شئ آخر انتهى ولا خير في
 كونهما شافعيين اذ الرباء والاخلاص من الاخلاق
 لا من الاعمال الجوارح فلا يكون من الفقه المصطلح
 والفقهاء لم يتكفلوا ببيان جميع ما لزم العبد بل العلوم
 التي هي فرض عين ثلثة علم التوحيد مقدار ما يعرفه ذات
 الله تعالى وصفاته على ما يليق به تعالى وتصديق نبيه في جميع
 ملابها به من عند ربه وعلم الاخلاق مقدار ما يحصل به
 تعالى واخلاص عمله واصلاحه وعلم الفقه مقدار ما يتعين
 عليه فعله او تركه والباحثون عن الاول هم المتكلمون وعن
 الثاني المتصوفون وعن الثالث الفقهاء وان ابيت اطلاق
 الرباء على كل يوجد فيه ارادة العمل كمن استأجر رجلا
 على مال معلوم ليصلي ركعتين او يصوم يوما ويعطي

نوابه

نوابه له اول واحد من اقرب الناس فلا شبهة في الخافه بالرباء
 في الحكم الشرعي اذ مضرة الرباء وقبحه الا خلاصه
 بالاخلاص وهو مشترك بينهما ويدل على هذا ما ذكرنا
 من الايات والاحبار فمن اشتغل بشئ من الايات والاذكار
 والادعية كحفظ نفسه او لواحد من اصدد قائمه من
 الافات النبوية او القهر العدو فان كان مراد ^{او وسطا}
 من الحفظ والقهر التفتيح للعبادة والتمكين من
 تأييد مذهب اهل الحق والرد على اهل البدع ونشر العلم
 وخص الناس على العبادة ونحو ذلك فهذه كلها ارادة
 سديده ونيات مجودة لا يدخل شئ منها في باب الرباء
 اذ المقصود منها امر الآخرة قال الامام حجة الاسلام
 رح في منهاج العابدين اعلم اني سألت بعض مشايخنا
 عما في اعتقاده اولايها من قرأة سورة الواقعة في ايام
 العسر ليس المراد بذلك ان يدفع تعالى تلك الشدة عنهم
 ويوسع عليهم شئ من الدنيا على ما جرت به العادة فكيف
 يصح ارادة متاع الدنيا بعمل الآخرة فقال في جوابه
 كلاما معناه ان المراد منه ان يرد قهر الله تعالى قناعت

او قوتاً يكون لهم عدة على عبادة الله تعالى وقوة على درس
 العلم وهذه من جملة اداة الخير دون الدنيا انتهى وان
 كان مراده منها التلذذ والتنعيم بالدنيا او شغل النفس
 والرياسة فهذا رياء ^{او لم يوفق} محظور وكذا الدعاء لمن انعم
 عليك من الناس وقرأة القرآن لروحه او الروح ابويه
 مثلاً ان اردت به امتثالاً لقوله تعالى هل جزاء الا حسناً
 الا الاحسان وقوله عليه الصلاة والسلام من لم يشكر
 الناس لم يشكر الله تعالى فذلك محذور وان اردت استعماله
 قلبه للمزيد انعامه وتسلطه فذلك رياء محظور
 وقيس على هذه التصديق لدفع البلاء ونحوه فباطل القطع
 هو النية والعزيمة فالله تعالى لا ينظر الى صوركم
 واجسامكم وانما ينظر الى قلوبكم ونياتكم انما الاعمال
 بالنيات وكل امرئ ما شوى البحث الثالث في
 حكم الرياء وما يلحق به من الرياء حرام طبعي
 بلا خلاف يستحق فاعله العذاب بالنار وتكلم في تأثيره
 في العمل بابطاله واحباط اجره والقول الفصل في الرياء
 ان وقع بعد العمل بان اظهره وحدث به ارادة نفع الدنيا

في الرياء
 والرياء هو العمل
 لغير الله تعالى

ملخص
 البحث الثالث

فهذا

فهذا مخوف وما روينا عن ابي الدرداء رضي الله عنه ثانياً
 في البحث الاول يدل على انه محبط لكن قال الغزالي ^{قيس} ربح الا
 انه مثاب على عمله الذي قد مضى ومعاقب على مرآياته
 ببطاعته الله تعالى بعد الفراغ منه فلا يحبط الرياء الواقع
 بعد انتهائه عمل اجره اذ لا احباط بالمعصية عند اهل السنة
 لقوله تعالى فمن مثقال ذرة خيراً يره وقوله تعالى لا يظلم
 مثقال ذرة وان وقع في العمل ففيه تفصيل فذلك ان الرياء
 قسمان رياء مخض ورياء مختلط والاول يبطل العمل
 بالكلية حتى يستحق ثواباً اصلاً ويلزم اعاقته ان كان
 واجباً لانعدام النية سواء عيّد العمل مع الرياء او ورد في
 اثباته ان كان عبادة لا يتجزى مثل الصلوات والصوم والحج
 وان كان مختزلاً كالقرأة والصدقة فالحال في صلبه صحيح والمقارن
 فاستد مثلاً الاول ان صلي الغرض لرؤية الناس ولقوله ابيه
 او سيده مثلاً ان صليت فريضا اعطيتك درهما ولم يره
 او لم يره احد لم يوصل ومثال الثاني ان صلي ركعتين فخضر
 منك من الملوك وهو يشتهي ان ينظر اليه ولولا الناس لقطع
 الصلوة فاستد مثلاً اخوفاً من مذمة الناس والثاني لا يخلو

أما ان يكون كل واحد منهما مستقلاً بالبعث على العمل ولا
 يكون واحد منهما مستقلاً وإنما يحصل الانبعاث ^{أو وجود} بمجموعهما
 أو يكون الرياء مستقلاً دون نية التقرب أو على العكس
 والاول تردد فيه الغزالي رح لتعارض الأدلة والذي عند
 كونه مستقلاً للواجب لوجود النية والثاني
 مبطل كالرياء المحض لعدم نية التقرب اذ معناها
 كونها باعثة وخبر الباعث ليس بباعث والثالث
 اول بالابطال والرابع لا يبطل لكن ينقص ثوابه وأما
 الأحاديث التي وقع فيها حكاية النبي صلى الله عليه وسلم
 قوله تعالى من أشرك معي شركاً فهو لشركي ونحو
 فقد قال الغزالي رح فيها ان الشراكة المطلقة محمولة
 على التساوي في العرف والشع فليكون من القسم الثاني وأما
 ما وقع فيه لا يقبل الله تعالى من الأعمال الا ما خالص ولا يقبل
 الله عملاً في حبة خردل من رياء وتخوف أجوان عنها ان
 عدم القبول لا يستلزم عدم الجواز ولا عدم الثواب
 اصلاً وما قيل في الخلاصة ان الرياء لا يقع في الفرائض
 محمول على الرابع اذ الثلاثة الاولى قلما تقع للمؤمن في الفريض

وعلى

وعلى تقدير وقوعها يخرجها عن الفريضة فلا يكون واقعاً في
 الفرائض ومع عدم وقوعه في الفرائض ^{أو وجود} ان لا يخرجها عن
 الفريضة وعن كونها مستقطبة للقضاء فلا ينافي نقص
 اجزائها أو وقوع الرياء باقساها من الاربع في الفرائض اي
 فيما كان على صورة الفرائض معلوم بالضرورة قال الفقيه
 ابو الليث رح في تنبيه الغافلين هذا على وجهين ان كان يؤدي
 الفرائض رياء الناس ولم يكون رياء الناس لكان
 لا يؤديها فهذا منافق تام وهو من الذين قال الله تعالى
 فيهم ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار يعني في الهاوية
 مع ال فرعون لانه لو كان توحيداً صحيحاً خالصاً
 لكان لا يمنع من اداء الفرائض وان كان يؤدي الفرائض
 الا انه يؤديها عند الناس احسن واتم وان لم يره احد
 يؤديها اقصاة فله الثواب الناقص ولا ثواب تلك الزيادة
 وهو مسئول عنها محاسب عليها انتهى المقالة الثالثة
 في الفرق بين الصلة الشرعية والاجرة اعلم ان الفرق بينهما

فصل في الفرق بين الصلة الشرعية والاجرة

ظاهراً من له ادنى ذنب في الفقه يقول الفقهاء وهو موضع
 كثيرة هذه صلة وليست باجرة وتلك اجرة وليست بصلة
 فيهما متقابلتان فالاجرة ما عيّن باناً وعمل من الاعمال وجعل
 عوضاً عنه وغرضه للعامل من عمله فالمعطي انما يعطي ليعمل العامل
 والاجير انما يعمل لياخذها فلا يستحق العامل بهذه العمل
 ثواباً في الآخرة وانما يستحق الاجرة في الدنيا ويجل له اذ اوعيت
 شرائط صحة الاجابة وانما الصلة فهي صلة بسبب
 انصاف المعطي بعمل من اعمال البر او ليتصف به بان يستعين
 به في تحصيله كارتاق القضاة والمعلمين والمتعلمين والائمة
 والمؤذنين من بيت مال المسلمين والاقاق المشروطة لو اريد
 منها من اشتغل بعمل من هذه الاعمال للتقرب الى الله تعالى يحل له
 ما اخذه من الصلة ويستحق الثواب من الله تعالى في الآخرة
 وان اشتغل لياخذها فالما أخذ حرام ولا يستحق ثواباً من الله
 تعالى لانها يلزم ان تستقلب اجرة والمضروب انما هي صلة ولا
 يستحق اق الصلة انما يكون بعمل البر والنبي صلى الله عليه وسلم نفع

ليس

ليس من الاعمال البر فلا يوجد شرط الاستحقاق واحل
 نعم قد يبرهن مثلاً تعلم العلم لله تعالى وهو فقير فيمنع الا
 شغال بالمعاش عن التعلم فيطلب حجرة من مدرسة
 لها وظيفة معينة لتكفي مؤنة معاشه ويتفرغ للتعلم
 لله تعالى والله تعالى يعلم من قلبه انه يريد اخذ المال ليتعلم
 ويستعين به فيه ولا يريد التعلم لاخذ المال فيحل له المال
 وان انعكس حرام وليس عليه نظائره ويدل على هذا التفصيل
 ان المتقدمين من اصحابنا رحمهم الله والاجارة على تعلم القرآن
 والفقه وجوزوا اخذ الصلة من بيت مال المسلمين والوقف
 المشروط له وافتي بعض المتأخرين بجواز الاجارة غير في
 زماننا الظهور والتواني في امر الدين في الامتناع والتضييع حفظ
 القرآن والفقه فاضطررنا الى تجويز الاجارة المذكورة
 اذ الضرورات تبيح المحظورات فنقول لو تصد الصلة فيمن
 يعمل الاجارة وحلت له لها الزم من الامتناع والتضييع ولما
 تحقق الضرورة في التجويز كما لم يلزم في الاجرة فلا يخفى

في المال

الى ان يفتي بجواز ما اجتمع المتقدمون من اصحابنا على
 عدم جوازه فظهر ان لزوم التضييع والخروعة لاجل
 ان الزمان قد تغير وما لك اكثر الطباع الى الدنيا وفرت
 عن الاجرة فلا يوجد في كل بلد من يعلم حيسبا حتى يحل
 له الصلة فلما امتنعنا عن الفتوى بجواز الاجارة يلزم
 التضييع ولكن اذا علموا وصول المال بسبب التعليم غلبوا
 بالتقريب فيه وان دحوا عليه فيوجد في كل بلد عدد كثير من
 المعلمين بل رثوا استشفعوا بالرق ساذ في تقلد امر التعليم
 فقلنا بجوازها للضرورة المقالة الرابعة في تحريم
 الدعوى وتعيينها من بين المتشابهات اعلم ان الكلام في القراءة
 على وجه مشروع في نفسه مع قطع النظر عن التيسر
 بان تكون بالحن ولا تغن ولا ستر مصحف مع حديث صغير
 او كبير ولا خلط هنل او فحش او غيبة او نحوها ولا ترك
 ادب وتعظيم اذ القراءة بواحد من المنهيات حرام ومعصية
 فكيف يجوز الاخذ والاعطاء بمقتضى المعصية ولو تتبع

فانه اذا كان
 في جوازها

او ارام

القراءة

القراءة في زماننا وجدت اكثرها متصفة بها او بعضها
 ولا شبهة لاحد من الخواص والعوام ممن له ادنى معرفة
 باصول الشريعة وفروعه في عدم جواز هذه القراءة
 فلنسيم القراءة التي جمعت الشروط السابقة بالصحة
 والتي لم تجمع بالفاسدة فنقول الاعطاء للقراءة الصحيحة
 او معها يحتمل وجوها وكذا الاخذ بها او معها اما وجوه الاول
 فثلاثة ان يقصد للقطي ان يكون ما اعطاه اجرة او ثمنيا و
 ان يكون صلته بشروط القراءة او بدونها لكن يلتزم من المعطى
 القراءة باختياره بحيث لو لم يقرأ لم يفضب ولم يقطع ما
 اعطاه والالتزام احد القسمين الاولين ثم القسم الاول
 يحتمل وجهين احدهما ان يقصد كونه ثمنيا للقراءة الثانية
 بان يكون ثوابها له او لواحد من اجرائه وثانيهما كونه
 اجرة ثلاثية وهذا يحتمل وجوها احدها ان يامر باعطاء
 ثوابها له او لواحد من اصداقائه وثانيها ان يقصد كون ثوابها
 للقارئ ويكون هو سببا للعبادة وثالثها ان يقصد تبر

او غفلا

من الجميع ويستغنى عما نذكره في المقصد ان شاء الله تعالى
ولكن نريد تعميم النفع وزيادة الايضاح وتوكيد البطلان لكون
الطباع مألوفة بجوانه بل تكون قربة عظيمة الاجر كثير الثواب
حتى نرى كثيرا من الفقراء يريدون في الكسب ويتبعون
انفسهم فيحصلون دملهم ويتبعون بالعيش الحشيش ^{في الحشيش}
فيقتون بها على قراءة الاجرة وينظنون بسبب الجهل والحق
ان قراءة القرآن بالاجرة عبادة تستوجب الثواب وان ذلك
الثواب يصل اليهم وان القارئ المسكين يظن ان
القراءة لاجل المال جائزة وان المأخوذ بمقابلته لاجل طيب
راجح على كثير من الحلال وانه مشغول بالعبادة فاذا كان
حال المعطي والقارئ هذا فيفسر مفارقة المعتادة في العبادة
طبيعة ثانية فلا بد من التوكيد والتكبر والله المستبر
كل عسير فان قلت فمن اين تعين ان ما شاع في زماننا هو الصورة
المذكورة لم لا يجوز ان يكون مراد الواقف والمعنى ان يكون
معطاه مسلمة ويقرأ القارئ حبة لله تعالى ويعطى ثوابه
للمعطي قلت لا يجوز اما الاول فلان المعطي انما يعطى
ليقرأ له بما مر على مراده حتى يرضى به حل يوم على القراءة

وربما

١٤٠

وربما يستلظ عليه تقاطعا واذا ترك القراءة يوما يغضب
عليه ويقول تأكل الحرام وربما يمنع وظيفة ذلك اليوم
بل ربما يغزله وينصب مكانه آخر وربما يكس القارئ
ويطلب من القراءة بالقليل والقارئ يطلب الكثير
ويقول الطالب فلان العالم يقرأ بأقل من هذا حتى اضا
على شئ معين فيجري بينهما مثل ما يجري بين المستاجر والشاء
او التجار والعبدة في امثاله للاغراض دون الالفاظ حتى
صارت الهبة بشروط العوض بيعا والكفالة بشروط
البراءة حوالة والحوالة بشروط البقاء كفالة وفي ذلك
وهل الاجرة معنى غير هذا وانما القلنة ما يعطى للقراءة
لله تعالى فلا يتمور فيها الامر والنهي لاجل المعطي ولما
كسبه والراضى على شئ معين وانما الثاني فلان
القارئ انما يقرأ لاخذ المال ولو لم يعطى ليرى وان لم يمنع
مانع فهل يكون القراءة حاسبة لله هكذا نعم يتصور
ما ذكرت في لاخوين لله تعالى يقرأ احدهما بالتماس الاخر
او بدونه فيعطى ثوابه لروح ابيه فيعطى الاخر له ولا يأمر
ولا يما كسبه فيما نحن فيه فان قلت فيمن لنا اجمالا حال

ولو لم يعط ليرى انك اخوه القراءة
وليس هذا

ما عد الصورة المذكورة وأن تكن في صدره حتى يحيط عاينا
 بجملته ونكون على بصيرة في هذا الامر فان الاستنباط مما
 ذكر سابقا لا يقدر عليه كل احد قلت القراءة ^{الدنيا} لاجل ^{الدين}
 ما كان الباعث عليها حظا عاجلا لا يجوز وكذا الاخذ بها
 والاعطاء عليها الا ان يريد المعطي صلته بدون شرط القراءة
 باختياره فيجلون وأما القراءة التي تعالى فطاعة وكذا الاعطاء
 ليها وأما الاخذ عليها فان اراد المعطي صلته يجوز وان اراد
 الاجرة فلا يجوز فتأمل ثم ان مدعاها ههنا ان الاجارة
 على قراءة القرآن واعطاء الثواب للمعطي ولو اريد من
 احبائه لا يجوز في نفس الامر وليرد به اليه احد
 من المجتهدين الذين سوغ لهم الاجتهاد ما لا يجوز الاجارة
 على الصلوة والصوم بالاتفاق ولا تظن ان الشافعي رح
 يجوز به بناء على تجوز الاجارة على التعليم وامثاله فانه
 باطل اما الاول فان الشافعي وكذا مالك رح لم يروا صرا
 العبادات التي نية الميت فكيف يجوز ان الاجارة التي
 هي تملك المنفعة بعوض والمنفعة ههنا لا يقبل التملك
 وأما ثانيا فلان للتعليم وامثاله له منفعة غير الثواب وهو

حصول العلم للغير ونحوه غرض المستأجر ذلك دون اعطاء الثواب
 التعليم ونحوه فاذا اخذ الاجرة على التعليم لا يحصل له الثواب
 ولكن يحصل العلم للغير وهو المراد وكذا المراد من الاذان اعلام
 وقت الصلوة ولا ينافي اخذ الاجرة وانما نافي حصول الثواب
 وكذا اخذ الاجرة على الامامة لا ينافي صحة الاقتداء وحصول
 ثواب الجماعة للمقتدين الا ترى انه يجوز الاقتداء بمن لم ينو
 لامامة بل يجوز الاقتداء بمن نوى ان لا يصير اما ما نعلمه في
 حصول الامامة للامام كما ينافي عدم النية فالفرق
 ظاهر فالقياس فاسد واما ثالث فلان الثواب منوط عن
 النية عند الشافعي وجميع المجتهدين وفيما نحن فيه لم توجد
 نية فلا يحصل ثواب فكيف يجوز الاجارة لاجل الثواب
 ولا ثواب فلا منفعة فلا اجارة اذ هي تملك المنفعة بعوض
 واما رابعا فلان القراءة مثل الصلوة والصوم يلا فرق فقد
 قال القراني رح في فاتحة العلوم يجوز اخذ الاجرة على التعليم
 والامامة والتأذين واما اخذ الاجرة على الصلوة فحرام بالاتفاق
 فقد علمنا ان اخذ الاجرة على الصوم والقراءة لا يجوز ايضا
 بدلالة النص واما ائمتنا رح فلم يجوزوا الاجارة على الطاعة

ما عد الصورة المذكورة وأن تكن في صدره حتى يحيط عامنا
 بجملته ونكون على بصيرة في هذا الامر فإن الاستنباط مما
 ذكر سابقا لا يقدر عليه كل أحد قلت القراءة ^{الذنية} لاجل ^{الذنية}
 ما كان الباعث عليها حظا عاجلا لا يجوز وكذا الاخذ لها
 والاعطاء عليها الا ان يريد المعطي صلته بدون شرط القراءة
 باختياره فيجوز وانما استراءة الله تعالى قطاعة وكذا الاعطاء
 ليها واما الاخذ عليها فان اراد المعطي صلته بجوز وان اراد
 الاجرة فلا يجوز فتأمل فمر أن مدعانا ههنا ان الاجارة
 على قراءة القرآن واعطاء الثواب للمعطي ولو واحد من
 احبائه لا يجوز في نفس الامر ولم يذهب اليه احد
 من المجتهدين الذين سوغ لهم الاجتهاد ما لا يجوز الاجارة
 على الصلوة والصوم بالاتفاق ولا تظن ان الشافعي رح
 يجوز بناء على تجوز الاجارة على التعليم وامثاله فانه
 باطل اما الاول فان الشافعي وكذا مالك رح لم يروا وصول
 العبادات اليه نية لليت فكيف يجوز ان الاجارة التي
 هي تملك المنفعة بعوض والمنفعة ههنا لا يقبل التملك
 واما ثانيا فلان للتعليم وامثاله له منفعة غير الثواب وهو

حصول العلم للغير ونحوه غرض المستأجرة ذلك دون اعطاء الثواب
 التعليم ونحوه فاذا اخذ الاجرة على التعليم لا يحصل له الثواب
 ولكن يحصل العلم للغير وهو المراد وكذا المراد من الاذان اعلام
 وقت الصلوة ولا ينافي اخذ الاجرة وانما نافي حصول الثواب
 وكذا اخذ الاجرة على الامامة لا ينافي صحة الافتداء وحصول
 ثوابهما عند المقتدين الا ترى انه يجوز الافتداء بمن لم ينو
 لامامة بل يجوز لافتداء بمن نوى ان لا يبصر اما ما نعريناه في
 حصول الامامة للامام كما ينافي عدم النية فالفرق
 ظاهر فالقياس فاسد واما ثالث فلان الثواب منوط على
 النية عند الشافعي وجميع المجتهدين وفيما نحن فيه لم توجد
 نية فلا يحصل ثواب فكيف يجوز الاجارة لاجل الثواب
 ولا ثواب فلا منفعة فلا اجارة اذ هي تملك المنفعة بعوض
 واما رابعا فلان القراءة مثل الصلوة والصوم بالافرق فقد
 قانا الفردي رح في فاتحة العلوم يجوز اخذ الاجرة على التعليم
 والامامة والتأذين واما اخذ الاجرة على الصلوة فحرام بلا اتفاق
 فدل هذا على ان اخذ الاجرة على الصوم والقراءة لا يجوز ايضا
 بدلالة النص واما ائمتنا رح فلم يجوزوا الاجارة على الطاعة

اصلا وبعض المتأخرين جوزوا في التعليم دون الامامة
 والتأذين لما ذكرنا سابقا ولان الاول يمنع الاشتغال
 بالكسب وانه منع العطاء من بيت المال فلم قلنا بعدم
 الجواز يلزم بتضييع حفظ القرآن ولا كذلك الآخرين
 ثم بعض آخر ممن جاءوا بعدهم لما راوا تغير الزمان وانهم
 لا يداومون على الامامة والتأذين حسبة بل يدافعون
 قالوا الوقتنا بعدم الجواز يختل امر الجماعة وهي من شعائر
 الدين فافتننا بجوازها ايضا لضرورة حفظ الدين مع وجود معنى
 الاجارة فيهما وكذا في التعليم لما بينا سابقا ولا ضرورة في القراءة
 واعطاء الثواب بالاجرة ولا يوجد معنى الاجارة فيه ايضا فكيف
 يجوز ان يعلم ان بعض الجهلة المتزئين بنبي العلماء في زماننا
 زعموا ان فيها ضرورة ايضا فبعضهم يقول ضرورة
 في جانب حفظ القرآن اذ تغير زماننا فلم يجوز له اشتغال
 احد بقراءة القرآن فيضيع حفظه ولان لا يعلمون شيئا
 القرآن اذ غرضهم من تعليم القرآن تحصيل المال عند
 كبرهم بسبب القراءة فاذا لم يجوز اخذ المال على القراءة
 امتنعوا عن التعليم وبعض آخر يقول ضرورة في جانب

القارئ حيث يضطرون لفقرهم على الاخذ بالاجرة على القرآن
 فهذه القولان ظاهران بطلان بيننا الفساد اذ هما يمكنهما
 خرقه للاجماع بخلاف القول بجواز التعليم والامامة والتأذين
 بالاجرة اذ هو مختلف فيه في الصدر كذب محض واقتراحت
 صرفي اما الدليل الاول للقول الاول فلانه لو صدق لدل على
 جواز الاخذ على تعليم القرآن وعلى القراءة جهلا على اهله
 اما القراءة بالاختفاء واعطاء الثواب بالاجرة فلا دلالة
 عليه بل القراءة بالاختفاء واعطاء الثواب بالاجرة فلا دلالة
 عليه بل القراءة بالاختفاء على التوام لمن لم ير نسخ في القرآن
 يقرده على الخطاء والحق حتى تفسر تعليمه كما يشاهد
 في قراءة الاجزاء في زماننا واما الدليل الثاني للقول الاول
 فباطل حجة كيف وان تغير الزمان انما كان بقلية
 حب الدنيا والرياسة ومعلوم ان ناصيتها في ايد الامر
 وهم يحتاجون الى القراءة والعلم والامامة والخطابة
 والفتوى وغيرها فيكثر الاشتغال بالقرآن والعلم لنيل الرياسة
 والدنيا واما الثاني فالضرورة التي ينبع الحرام ان يخاف
 على نفسه الهلاك من الجوع لا ترى ان السؤل حرر على سر

فوت يوم ولا يوجد قارئ على هذه الحالة وان وجد فلا كلام
فيه ان يجوز له اكل الميتة وطعم الخنزير وماله الغير بالا اذن
وما جاز للضرورة فلا يفتها فاعلم ذلك ثم اننا نذكر ان شاء الله
تعالى أدلة كثيرة على مدعانا وبعضها يشمل غير مدعانا
ايضا من بعض الصورة السابقة فلا ضير فيه وبعضها
لا يفيد قطعاً بل ظناً ولا ضير فيه ايضاً ان غرضنا التقوية
والتأييد للاستدلاله بالله لا لعل على ان الظن كافي في باب العمل
ولا يلزم اليقين والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع
والكتاب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم المقصد
في اثبات المدعى وفي مسلك المسألة الاولى في اثبات
التحقيق فان قلت الاثبات التحقيقي انما يكون للبحث
ولا يثبت في زماننا قال في الخلاصة القاضي اذا قاس
مسألة على مسألة وحكم فظهر رواية ان الحق بخلافه
فالمقصود للمدعى عليه يوم القيمة على القاضي وعلى السامع
لان القاضي ائتم بالاجتهاد دلالة ليس احد من اهل الاجتهاد
في زماننا والمدعى ائتم باخذ المال انتهى قلت المسائل
المثبتة بالشرع قسمان نصية قطعية كالاثبات بحكم

الكتاب والسنة والاجماع مثل وجوب الصلوة وحرمة الربا
ونحوها فلا تقلبه فيها المجهد واجتهادية ظنية ففيها
التقليد وما نحن بصدده من قبيل الاولى ولو سلم قالنا
التحقيق يمكن لمن كان مطلعا ما خذ الاحكام اطلاقا
للتفريق من درجة التقليد المحض وهو الذي اجيز
له الفتوى قال الفقيه ابو الليث رح في البستان لا ينبغي
للمجتهد ان يفتي الا ان يعرف اقوال العلماء ويعلم من اين قالوا
ويعلم معاملات الناس فان عرف اقوال العلماء ولا يعرف
مذاهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء المتأخرين
هو محل مذهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس عليه بان يقول
هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية
ولا كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس ان يقول هذا جائز
في قول فلان ولا يجوز في قول فلان ولا يجوز له ان يختار
فيجب بقوله بعضهم ما لم يعرف حجة وروى عن عماد
بن يوسف رح انه قال كنت في مأتم فاجتمع فيها اربع

من اصحاب ابي حنيفة رح زفر بن الهزبل وابو يوسف
 وعافيه ابن يزيد واخر فكلهم اجمعوا على انه لا يحل
 لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعرف من اين قلنا وروى
 ابراهيم بن يوسف عن ابي حنيفة رح انه قال لا يحل لاحد
 ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من اين قلنا انتهى ويمكن
 ان ندعي الاجتهاد في هذه المسئلة بناء على ما هو الحق من تحريم
 الاجتهاد وان منع قوم وكيف لا واصحاب ابي حنيفة رح
 مثلاً مجتهدون بلا خلاف مع انهم يقلدون ابا حنيفة
 رح في كثير من المسائل ويجتهدون في بعضها اما مع
 القدرة على المخالفة كما في يوسف ومحمد رح واما فيما لا راي
 عنه على خلاف كظهير الدين وقاضيان رح ونحوهما و
 لزم بعد واما مذهب مستقله كما عند الشافعي ومالك
 ونحوهما اذ لا تقليد لهم لاحد اصلاً ويؤيد هذا ما ذكر
 في مناقب ابي يوسف رح انه قال في معرض موت الهوى
 انت تعلم اني لم احبكم في قضائي فيما علمت باجتهادي

الآية وفيما لم اعلم جعلت ابا حنيفة رح بيني وبينك فاعف عني
 وغفر لي برحمتك يا ارحم الراحمين واما ذكر في الخلاصة فيجوز
 على المجتهد المطلق والقادر على مخالفته في البعض يدل عليه
 قوله فظهر رواية ان الحق بخلافه على انه لا دليل عليه ايضا الا
 الاستقراء الناقص فهو لا يفيد كيف وقد ذهب بعض العلماء
 على عدم جواز خلو الزمان عن المجتهد اذا تقررت هذه فتقوله
 على مدعى كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلوة والسلام
 واجماع الامة رضي الله عنهم والقياس الصحيح اعلم اولاً ان النصوص
 محمولة على ظواهرها ما لم يمنع مانع وان العبرة لعدم اللفظ والطلاقة
 لا بخصوص السبب وتقييده وان شريعة من قبلنا شريعة لنا
 اذ اقرض الله تعالى ورسوله من غير نسخ وان النهي للتحريم وان
 تأويل الراوي وتوجيهه الآية والحديث بدون الرفع الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يكون حجة على الغير وان ترتب الحكم على مشتق
 يدل عليه ما عند الاشتقاق على ما ثبت في موضعها اما الكتاب
 فمنه قوله تعالى ولا تشتروا باياتي ثمنًا قليلاً وقوله تعالى

ان الذين يكفون ما انزل الله من الكتاب ويشتركون
 به ثمنا قليلا اولئك الذين هم في بطونهم
 الا النار وجه الاستدلال ان المراد بالاشتراك الاستيصال
 والاخذ وبآيات الكتاب وبالثمن القليل الدنيا بدليل
 اطلاقه عليها في الكتاب والسنة والعرف في الدنيا اقل
 من القليل وعاشقها اذل من الذليل تصح بحرها قوما
 ويعني فهم مستحيرون بلا دليل وان الضمير في به لما انزل الله
 لقربه وذكره صريحاً فدل الايتان ان الاشتراء حرام و
 انه والكتمان سببان لاكل النار فثبت حرمة اخذ الدنيا
 بسبب القرآن قال الفقيه ابو الليث راج في تفسير هذه الآية
 والجل هذه الآية كره ابراهيم النخعي راج بيع المصحف فانظروا
 الى احتياطه فان الصحف عبادة عن الالواراق والتفويض
 وليس شيء منهما من آيات الله تعالى ولكن لما كان النقوش دالا
 على نظم القرآن وبيع المذلول حراما جعل بيع ما يشتمل على داله
 مكروها احتياطاً ومنه قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا

وزنها الآية وقد سبق في المقدمة وجه الاستدلال ان المراد من
 كان يريد بعمل الآخرة بقضية السياق فان ارادة الدنيا بعمل الدنيا
 جائز بالاخلاق فكيف يستحق به عذاب النار وقد دل عليه
 ثقب الحكم وقرأة القرآن من افضل اعمال الآخرة ومنه قوله تعالى
 قل لا اسئلكم على اجر ان هو الا ذكر للعالمين وقوتعالى وما اسئلكم
 عليه من اجر ان هو الا ذكر للعالمين وجه الاستدلال ان الضمير
 للقرآن واخصر اضاقى فالعنى ما القرآن الا ذكر للعالمين
 لا يتجاوز الى كونه مما يسأل عليه الاجر من الخلق ومنه قوله تعالى
 من كان يريد المعاجلة الآية اي يريد بعمل الآخرة وقد مر وجه
 الاستدلال واما السنة فمنها قوله عليه الصلوة والسلام اقرأ
 القرآن ولانا كلوا به ذكره صاحب الهداية في كتاب التجارة
 ومنها ما روى الترمذي راج عن عمران بن الحنين انه مر على قار
 يقرأ ثم يسأل الناس فاسترجع عمران وقال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من قرأ القرآن فليقل الله تعالى به فانه
 يسبغ اقول يقرأ القرآن يسألون الناس وجه الاستدلال

ان الامر للوجوب وان قوله فانه سيجي سيق للذم ولا ذم في
 المباح ومنه ما رواه ابو دودج عن عبادة ابن الصامت
 وصححه النور بن شاذان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 والقرآن واهدي الي رجل منهم فوسا فقلت ليست بمال وامي
 بها في سبيل الله تعالى لا اتيت ارسوله الله عليه الصلوة والسلام
 واسئله فانه عليه الصلوة والسلام فقلت يا رسوله الله رجل
 احدي الي فوسا من كنت اعلمه الكتاب والقرآن وليت
 بمال فارمي بها في سبيل الله فقال عليه الصلوة والسلام ان
 كنت تحب ان طوق طوقا فاقبلها ومنها ما ذكر الشيخ
 رح في تفسير قوله تعالى فان توليتم فاساتكم من اجره اجرى
 الاعلى الله وامرت ان اكون من المسلمين اى المستسلمين لامر الله
 تعالى الذين لا ياخذون للوعظ والتبصير وتعليم الدين اجرا فان
 مقتضى الاسلام ذلك قال عليه السلام لا تأخذوا العلم القرآن
 ثمنا فيسبغكم الدنيا الى الجنة انتهى ومنها ما ذكر
 في المقدمة من قوله عليه السلام فمن عمل من هذه العمل الاخر

للعنينا

الدنيا فليس له في الاخرة من نصيب اقول فاذا لم يكن له
 ثواب فكيف يصح هذه الاجارة التي هي في الحقيقة بيع الثواب
 اذ ليس غرض المستاجر نفس القراءة ولا انتفاء القاري
 به ولا انتفاء الغيبة بالسماء والتعلم بل غرضه تسليم
 ثوابها له وبيع المقدم باطل ولو سلم وجوده فليس
 بمال لانه ليس بعين يجري فيه التنافس والابتداء ولو سلم
 فليس بمقدم والتسليم ولو سلم انه ليس ببيع فالاجارة تمليك
 المنفعة بعوض والمنفعة ههنا هي الثواب لانفس القراءة
 بل هي مرادة لاجله حتى ان المستاجر اذا علم عدم حصول الثواب
 لم يحطه حبة على بحر القراءة فالمعقود عليه ليس الا
 تسليم الثواب فاذا لم يستلزم لا يستحق الاجر كمن استأجره
 رجل ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب ووجهه ميتا
 فردّه فلا اجر له وقوله عليه الصلوة والسلام من قرأ من يعمل
 الاخره وهو لا يريد بها ولا يطلب بها العن في السموات والارض
 وقوله عليه الصلوة والسلام من طلب الدنيا بعمل الاخره طمس
 وجهه ومحى ذكره واشبه اسمهم في النار وبالجملة كل ما ورد في
 ذكر الآيات من الآيات والاخبار يدل عليه لما ذكرنا في المقدمة

انه رياء او ملحق به فاما الاجماع فن وجهين الاول
ان الامة اتفقوا على ان لا ثواب لعمل الابنية عليه الصلوة
والسلام اما الاعمال بالنيات وكل من نوى وهو حديث
مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب وقد مر ان النية ليست
عبارة عن القول او الاخطار بالبال حتى توجد اذا قال القارئ
انا اقر الله تعالى واعطى ثوابه تعطى واخطريه ^{تعالى} وقال
المعطى ايضا انا اعطى الله تعالى واخبر به معناه بل في الحالة
الباعثة على عمل المعبر عنها بالمقصد والعزم ولم توجد فيما نحن
فيه على ما هو المفروض فلم يحصل ثواب فلا اجارة ولا بيع لما سبق
وجهه والثاني انهم اجتمعوا على تحريم الرياء وقد عرفت
ان ما نحن فيه رياء او ملحق به فكيف يجوز اخذ الاجرة على
المعصية واتما الفناس فن وجهين ايضا احدهما ان
القرارة مثل الصلوة والصوم في كونها عبادات بدنية كانت
فكما لا يجوز اخذ الاجرة عليهما لا يجوز عليهما والثاني انها
بيع الثواب في الحقيقة كما مر فاشبهه ببيع ثواب الاعمال التي
عملها رجل في زمان الماضي فكما ان هذا باطل بلا خلاف فكذلك
هذا كونه مقنعة اعلم يا ابي وفقك الله تعالى واما انا فاني

اذكر لك اصلاً أصيلاً يكفيك في هذا الباب ان كان لك
عقل ودين وهو اننا عرفنا الدين وحصول الثواب والعقاب
من الشارع اذ ليس العقل مستقلاً فيه ولو كان حصول الثواب
باستيجار الغير على القراءة لفعله رسول الله صلى الله عليه
وسلم او حيث عليه ولفعله الصحابة والتابعون رضي الله
عنهم الذين هم خير القرون بشهادة خير الانام ولم يرو
عن النبي عليه الصلوة والسلام ولا عن واحد من الصحابة و
التابعين رض فعل ولا حدث عليه كيف وقد انكر مالك
والشافعي رج مع قرب عهدهما وحصول الثواب العبدات
البدنية الخالصة الى الغير فيكون بدعة قال عليه السلام
من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقاله في الهداية
ويكره ان يتنقل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتين الفجر
لانه عليه السلام لم يزد عليهما مع حرصه على الصلوة
فانظر كيف جعل عدم فعله عليه الصلوة والسلام في باب
العبادة دليل على الكراهة وقال صاحب مجمع البحرين في شرحه
ان رجلاً يوم العيد في الجبانة اراد ان يصلي قبل صلاة العيد
فنهاه علي رضي الله عنه فقال الرجل اني اعلم ان الله تعالى

لا يعذب على الصلوة فقال علي رضي الله عنه اعلم ان الله تعالى
لا يشيب على فعله حتى يفعله رسول الله عليه الصلوة والسلام
او يحث عليه انتهى نكاحات اخر سمي حبيب الله تعالى
الذي جفتم وملعونته فهل يليق لامنة ان يستبد ^{تلك} ~~تلك~~
كلام الله تعالى الذي لا يمسه الا المطهرون بحفنة ملحونة
واي استخفاف يزيد في هذا وباي وجه ينظر الى وجهه
رسول الله صلى الله وسلم يوم القيمة واي شيء يعطي
للساجد اذا طلب الاجرة عنه يوم نيل الشرا بر نعمه
بالله تبارك وتعالى من شعروا بانفسنا ومن سئلنا ^{ظهور} ~~ظهور~~ ^{ادل} ~~ادل~~
اعمالنا المسلك الثاني في الاثبات التقليدي يكفي فيه ما هو
الذكر في عامة الكتب وهو لا يجوز الايجارة على الطاعات
وذكر في بعضها كالمهداية ان بعض اصحابنا المتأخرين
استحسنوا الاستبجار على تعليم القرآن اليوم لانه ظهر
التواني في الاصول الدينية ففي الامتناع تنفع حفظ
القرآن وعليه الفتوى وذكر في بعضها جواز الاستبجار على الامانة
والتأذين وتعليم الفقهاء ايضا ولم يذكر في واحد منها
الاستبجار على القراءة واعطاء الثواب ففي ذلك خلاصة العلم

وقال في الاختيار الذي صرح فيه جواز الاستبجار على
الامانة والتأذين ومجيب الفتاوى لو اوصى بان يظن
قبره او يجعل عليه قبة او يدفع شيئا الى من يقرأ عنده قبر
القرآن فالوصية باطله لان عمار لا القبول الاحكام
مكروهة واخذ الشيء للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة
فانظر الى هذا كيف نفى الجواز عن مشابهة الاجرة فكيف
عن الاجرة وانما قال كالاجرة لعدم تعيين المقر و اليوم
ولم يجعل صلة اذا لا يتصور معناها ههنا كما ذكرنا في المقدمة
وهذا قال بعضهم هذا اذا لم يعين القارئ ان اذا عينه
ينبغي ان يجوز على وجه الصلوة دون الاجرة ووجهه والله
تعالى اعلم ان تعيينه يدل على ان المعين صدق او رجل
كريم شفيق يدعو ويتبرع بالامانة وانه يلتمس منه
باختياره ان يقرأ الله تعالى خالصا عند قبره بحكم
الصدق او الكرم لا للمطعم الى ما اوصى اليه وانه صلة
منه يدفع اليه قرا او لم يقرأ وقال في التاتارخانية نقلا
عن المحيطين بحاوي واذا اوصى ان يدفع الى انسان كذا
من ماله لم يقرأ القرآن على قبره فهذا الوصية باطله قال بعض

اذ كلن القارئ مقينا ينبغي ان يجوز وصية له على وجه الصلة
 دون الاجرة والصحيح انه لا يجوز وان كان القارئ
 مقينا وهكذا قال ابو نصر وكان يقول لا معنى لهذه
 الوصية واصله القاري بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة
 والاجارة في ذلك باطللة وهو بدعة ولم يفعلها احد من الخلفاء
 انتهى وقال في الخلاصة رجلا وصي لقارئ القرآن يقرأ عند
 قبره بشئ فالوصية باطللة ونقل تاج الشريعة الهداية
 ان القراءة بالاجرة لا يستحق بها الثواب لا للميت ولا للقارئ
 ووجهه انعدام النية وهي مناط الثواب لما بينا وهذا
 القدر كاف لفاقل متدين وبالله التوفيق خاتمة في
 دفع ما يظن انه يدل على خلاف المدعى اعلم اولاً ان الادلة
 الشرعية اربعة فان وقع التعارض بينها فالحكم للاقوى
 فيجب تأويل الآخرة كما يجب تأويل المتشابهات مثل قوله
 تعالى الله فوق ايديهم لمخالفتها الادلة القطعية
 فانما ويا يطلب التوفيق بينهما ان امكن وان لم يكن
 تناسكاً قطاً او صير الى ما دونهما من الادلة وان دليل
 المقلد فتوى ثقة في عمله ودينه او نقل كتابه معتبر معتد
 اهل نقل

عليه مشهور بين العلماء والثقاة ولا يجوز له العمل بفتوى
 كل احد ولا بنقل كتاب قال ابوالثيث رح في الستان و
 لو ان رجلا سمع حديثا او سمع مسئلة فان لم يكن القائل
 ثقة فلا يسمعه ان يفيل منه الا ان يكن قولاً يوافق الاصول
 فيجوز العمل به ولا يقهر به العلم وكذلك لو وجد حديثا
 مكتوباً او مسئلة فان كان موافقاً للاصول جان له ان يعمل
 والافواه انتهى والمراد بالاصول الادلة الاربعه والكتب
 المعبرة ولا يعرف موافقة الاكل متبع ما ريس الحديث
 والفقه فاذا انقرر هذا فنقول تتبعنا الادلة الاربعة
 والكتب المعبرة فلم نجد ما يخالف مدعانا ولو طهر
 ومن وجه الحديث واخرجه البخاري رح عن ابن عباس
 رضي الله عنه ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 متواجداً فيهم لم يدعوا او سلم فعرض لهم رجل من اهل الماء
 فقال هل فيكم من راقى في الماء رجلاً يدعى او سلماً فانطلق
 رجل منهم فقراً نائحة الكتاب على شاة فبرأ قحماً
 بالشاة الى اصحابه ففكر هو ذلك فقالوا اخذنا على كتاب الله
 اجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله اخذنا على كتاب الله
 بئر جاق ميسية

تعالى اجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احق ما اخذتم
عليه اجرا كتاب الله انتهى فنقول في جوابه ان الحفية
نقل عنها ابن حجر رح جواز اخذ الاجرة على الرقية حيث قال
في شرح هذا الحديث خالف الحفية الجمهور فنقول جواز
اخذ الاجرة في التعليم واجازوه في الرقية قالوا الآن تعليم
القرآن عبادة والاجر عليه على الله تعالى وهو القياس في الرقية
الا انه اجازوه فيها لهذا الخبر وحمل بعضهم الاجر
في هذا الحديث على الثواب وادعى بعضهم نسخة بالاحاديث
الواردة في الوعيد على اخذ الاجرة على تعليم القرآن رواه
ابوداود وغيره فعلى هذه الرواية فلا اشكال
اصلا اذ نقدت في الحديث بشريف محدثا وبقرينة
بسبب الورد اى رقية كتاب الله فان قلت
فلم اجاز هذا ولم يجز ما ادعيت بطلانه وما الفرق
بينهما قلت الفرق من وجهين الاول ورود الحديث
في الرقية فتترك فيه القياس واجيز فيه استحسانا كما
ذكر ابن حجر رح ولم يرد فيما نحن فيه خبر ولا اثر
حتى نجوزه فبقى على القياس والثاني انه فيما نحن فيه المقصود

والمعقود

والمعقود عليه تسليم الثواب فاذا لم يحصل بانعدام النية
لم يجز وفي الرقية المقصود حصول الشفاء وقد جعل الله
تعالى في بعض الايات والادعية خاصة الشفاء للامرض
البدنية ولم يرد دليل على اشتراط النية ههنا كما
دل على اشتراطها في استحقات الثواب على ان الرقية ليست
بمجرد القراءة بل مركبة من اقوال وافعال مخصوصة مثل النفث
والتفل ومسح اليد وغير ذلك فكم من شيء يجوز ضمنا وان لم يجز
قصدا فالفرق واضح ومنع التور بشتي رح من الحنفية جواز
الاستبجار على الرقية ايضا واجاب عن الحديث الشريف
بان قال وقد روى هذا الحديث من وجوه كثيرة في بعض
طرق الفاظ تبين وجه الحديث فن ذلك فاستضافهم
فلم يضيفوه ورواه مسلم في كتابه وفيه فاستضافهم فابوا
ان يضيفوه ورواه البخاري رح في كتابه عن ابي سعيد
الخدرى رضي الله عنه ايضا وفيه فصالحون على قطع من
الغنم فوجه الحديث ان اهل تلك السرية كانوا مسافرين
قد وجب على اهل الماء حقهم على ما رح من حديث عتبة ابن عامر
رضي الله عنه قال يا رسول الله انك تبعنا فنتزك بقوم بالبحرنا

فامرى فقال لارسوله الله صلى الله عليه وسلم ان نزل لتعبدونهم
 فامرواكم ما ينسى الضيف فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف
 الذي ينسى لهم فابديهم اخذ ذلك عوضا عن حقهم
 الذي منعوا ويدل على صحة هذا التأويل قول ابى سعيد فحسمهم
 على قطع من الغنم وكان ابو سعيد رضى في تلك السنة
 ولم يكن الرقية علمه لاستحقاقهم ذلك وانما كانت ذرية
 الاستحلال من حقهم وهذا المعنى وما يشاكله هو الصواب
 في تأويل هذا الحديث للملائكة الف حديث عبادة بن الصامت
 ربح بذكر ذلك الحديث على ما ذكر سابقا ثم قال فان قيل فاذا
 ما وجه قوله عليه الصلوة والسلام في ابن عباس رضى الله عنهما
 اخذتم عليه اجر كتاب الله تعالى قلنا ارادوا باجر الآخرة كان
 سؤالهم عن اخذ الآخرة عليه ففرض هو عليه الصلوة والسلام
 بما هو الحقيق فيه والطرف وهذا النوع من الخطاب يستعمله
 اهل البلاغة التحويل للكلام ومن هذا الباب قوله عليه الصلوة
 والسلام الصلوة على نفسك فليس عند الغضب وقوله عليه الصلوة
 والسلام الجروب من حرب دينه ثم قال فان قيل فاذا تصنع
 بحديث خارجي ابن الصلابة عن عمار وهو من الحسن ان الله

مرتبهم فقالوا انك جئت من عند هذا الرجل بخير فارق لنا
 هذا واتوه برجل مجنون في القبور فراقه بأم القرآن ثلثة
 أيام غدوة وعشية كلما ختمها براقه ثم تقل فكأنما انشط
 من عقاب فاعطوه مائة شاة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر فقال كل فاعطوه لمن اكل برقية باطل لاف
 اكلت برقية قلنا لم يذكر في الحديث انهم شارطوه على شيء
 وانما كان الرجل متبرعا بالرقية فرقى فبعد ما مضى أيام كثيرة
 وافاق المرقى اعطوه مائة شاة تكريمه له هذا وجه هذا
 الحديث ليوافق حديث عبادة فانه حديث صحيح وعنه حديث
 لا يقاوم في الصحة انتهى على ان مدعانا عدم جواز بيع الثوب
 والحديث الشريف لا يدل على جوازه ولو دل لوجب صرفه
 عن ظاهر لقوة ما ذكرنا ولو فرض المساواة بتساقطا
 فيراجع الى القياس وقد فكرنا انه يدل على عدم الجواز
 فان قلت قال في القنيطه نظم بنى مدرسة ومعتبرة لنفسه
 فيها ووقف عليها ضيعه وبيتن فيها ان ثلثة اربعة للمنفقة
 وربعة الى من يقوم بكنس المعبرة وقتي ياتيها واغلاقتها
 الى من يقرأ عند قبره وقصص القاصي يعني وقتي وجها آخر

للفقراء يحمل لمن يقر عند قبره اخذ هذا المرسوم ولمن يكتب
 وكذا اذا كان فيه جعل آخره للفقراء وسلمه الى المتولى وقضى
 القاضي بصحته ونظامه في الوقف لطلال والخصاف
 عكك وقف ضيعة الى من يقر عند قبره لا يصح وكذا
 الوصية حسرت الوقف فكك وقف ضيعة على من يقر
 عند قبره كل يوم وسلمها الى المتولى فقال هذا التعيين بط
 انتهى ومثله وقع في الحاوي وجامع الفتاوي والفتاوي
 الصوفية فهاجوا بك عنها قلت ما عدا القنية ليست
 من الكتب المعتبرة اصلا فلا يجوز العمل بما فيها الا اذا علم موافقتها
 للاصول وقد عرفت مخالفة هذه المسئلة للاصول واما القنية
 فهي وان كان نت فوق تلك للكتب وقد نقل عنها بعض العلماء
 في كتبهم لكنها مشهورة عند العلماء الثقات بضعف الرواية
 وان صاحبها معتز فقايتها ان يعمل بما فيها اذ اليعلم
 من الفتاوى للكتب المعتبرة واما مع المتخالفين
 ولو سلم فنقول بعد تسليم كونها المجهول القدر ليقول
 القير ان الله قد علم لا يحتمل ان يكون اجرة اذ لم يتبين قبل القير
 من قبله من قبله في يوم او في الاسبوع او شهرا او سنة والابت

في صفة التجارة من بيان هذه الاشياء والمراد والله اعلم ان
 من يقر الله تعالى عند قبره من عند نفسه بلا امر احد
 وتكليف بل بسبب اني وضعت عنه محققا مصححا او انه
 موضع خال نظيف او غير ذلك يدفع اليه شيء معين بطريق
 الصلة الا يرى ان الله لم يامر بالقرأة واعطاه الثواب كما
 هو الشايع في زماننا وغرضه والله تعالى اعلم ان يتبع القن
 وبسبب انس به ويتلذذ ان هذه الاشياء متصور من الميت
 كما ذكر في الفتاوي واما من لم يجزه فنظر الى مشابهته
 للاجرة فاحتاط ومنع كما نقلنا من الاختيار سابقا ونسلم
 كونه اجرة فيحمل على كونه اجرة لمجرد مجيئه ذلك المكان دون
 القرأة وذلك بان يقال للرجل ان يقر في بيته او في المسجد
 ايت هذه القبلة فاقرا فيها ما تقر أعطيك كذا درهما
 قال الامام الغزالي رحمه في فائحة العلوم لا ينبغي ان يظن من اقام
 الصلوة التراويح ياخذ الاجرة على الصلوة وان الصلوة لغیر الله
 جائز بهذا اليل فذلك حرام بالاتفاق ولكن اتعابه نفسه
 في حضور موضع معين وقبلة معينة في وقت معين ليس واجب
 عليه فليس من نفس العبادة واما الاجرة في مقابلته ذلك فيجب

وغرض الواقف من هذا ما سبق من الاستماع والاستيفاء
 ويدل عليه أيضاً عدم امره بالقرأة واعطاء الثواب ولا يمكن
 العمل على هذا فيما شاء في زماننا أما في المربعين فيه مكان
 قطب وأما فيما عتق كعند القبر فلا في الامر بالقرأة
 واعطاء الثواب للأمر وتعيين القصة وتعيين لكل يوم
 قرأه معلوم قطعاً أنه يستأجره للقرأة للوصول
 ثواب القبر ولو وجد والله المحمود عليه فكيف يحل على غيره
 ولو سلم كونه اجرة على نفسه القرأة فلا يفتقر متعانا أيضاً
 اذ ليس فيه بيع الثواب المنوط بالنية للمعبد وفيما نحن
 فيه بل غرضه الاستماع والتلذذ وكونه سبباً للقرأة القرآن
 وهذا في القبر دون ما شاء في زماننا ولا يلزم حصول النية والثواب
 فيحمل ان يجوز لبعض الناس والله تعالى اعلم تنبيه اعلم ان
 الشايخ في زماننا وقف الدار والذئاب للقرأة لروحه او
 لروح غيره واستغفاله لها بان يدفع القبر رجلاً من معينه
 قرضاً وبيع ثوابه مثلاً بمن معين ثم يأمر المستقر بان يوليها
 رجلاً ويأمر ذلك الرجل بالهبة لنفسه وفيه اربع خيل في الاول
 وقف الدار والذئاب ثلثة اجون الاعن في ثلثة خيل

عنه والله ليريد عنه الاجواز الوقف دون لروم ووجوبه
 فلا يلزم بحكم القاضي بلزومه فيلزم زكاتها وينقل الى
 ورثته بعد موته ولا يفعل شيئ من ذلك وبالله على الوقف
 والثانية الاستدراج بالعينه التي ذهبا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وصريح بكراته صاحب المهادنة
 والكافي والزيلعي واكمل الدين وغيرهم حتى قالوا اياكم
 والعينة فانها العينة والثالثة جهلهم بالصورة التي
 ذكرت في الفتاوى لجوزها وان كان بكراة ودخو
 لهم في قوله عليه الصلاة والسلام كل فرض جرت فعا
 فهو رباً وكون الزيج المقيم دون الواقف والربفة
 كونهم سبباً لكل بالدين وابتنال القرآن

واوضاعهم تمت

لكتاب يعون الامم الملك

الواهاب

والله اعلم



٢٨
 د قانه د قانه د قانه